

الحرف في حاشية الحريري الحرفوشي على شرح الفاكهي لقطر الندى لابن هشام الانصاري محمد صباح محمد، أ.د. عبدالزهرة زبون الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

المستخلص

الحرف في اللغة هو الطرف؛ ومنه يقال: حرف الجبل؛ أي طرفه؛ فسمي حرفاً؛ لأنه يأتي في طرف الكلام؛ فإن قيل: فما حده؟ قيل: ما جاء لمعنى في غيره، وقد حده النحويون -أيضاً- بحدود كثيرة⁽ⁱ⁾.
والحرف هو القسم الثالث من الكلم الثلاث، وينحط عن رتبة الفعل كما انحط الفعل عن رتبة الاسم، وذلك أن الاسم يخبر عنه وبه كما هو معلوم، والفعل يخبر به، ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه⁽ⁱⁱ⁾.

Al-Harf in Hashiyat al-Hariri al-Harfushi on al-Fakihi's explanation of Qatr al-Nada by Ibn Hisham al-Ansari

The letter in the language is the party; And from it it is said: the letter of the mountain; any party; so name a letter; because it comes at the tip of speech; And as soon as it was said: What is its limit? It was said: What came to meaning in other than it, and the grammarians defined it - that is, with many limits.

The letter is the third division of the three words, and it degenerates from the rank of the verb as in the verb from a rank, because the noun informs about it and with it as it is known, and the verb informs about it, and does not inform about it, and the letter does not inform about it or about it.

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الانسان فعذله وقومه، والبسه الإيمان فجعله، وصلى الله على نبيينا محمد وعلى آله الطيبين الهادين المهديين الاكرمين.

أما بعد:

فهذا بحث من حاشية الحرفوشي على شرح كتاب مجيب الندى للفاكهي على قطر الندى لابن هشام الانصاري.

ابن هشام:

هو الشيخ الأمام العلامة عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد الانصاري المشهور بـ ابن هشام^(١). ولد سنة ٧٠٨ هـ، ودرس النحو والصرف والقراءات والفقه واللغة والادب العصر وتوفي سنة ٧٦١ هـ^(٢). من أبرز مؤلفاته: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، وشذور الذهب وشرحه، وقطر الندى وشرحه.

عبد الله الفاكهي:

هو جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر الفاكهي، المكي المصري الشافعي مذهباً^(٣). ولد سنة (٨٩٩ هـ) في مكة المكرمة، توفي فيها سنة ٩٧٢ هـ^(٤). من أبرز مؤلفاته: الحدود النحوية، ومجيب النداء.

الحريري الحرفوشي:

محمد بن علي بن أحمد الحرفوشي المعروف بالحريري الحوزي العاملي الكركي الشامي، من علماء القرن الحادي عشر، اللغوي النحوي الحافظ الشاعر، وصف بانه عالمٌ مدققٌ، وأنه أعرف أهل زمانه بعلوم العربية وفنونها^(٥)، ويرتبط لقبه الطويل بالمهن والحرف التي عمل بها وبالمناطق التي قطنها^(٦). وأبرز كتبه شرح على مجيب النداء على شرح قطر الندى للفاكهي. وهو الكتاب الذب نحن بصدد تحقيقه.

الحرف⁽ⁱⁱⁱ⁾

(وأما الحرف) وهو: ما دلّ على معنى في غيره فقط: اعلم أن الضمير المجرور يرجع إلى (ما) الموصولة، وفي غيره صفة معنى، أي الحرف ما دلّ على معنى حاصل في غيره، أي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه، بمعنى أنه لا يكون له تعيين في نظر العقل أصلاً؛ فيحدث التعيين بذلك الانضمام لا بمعنى أنه يزول عنه إبهام؛ فإن قلت: ((كيف القصد يكون^(iv) المدلول معنى في غيره أنه لا يتعقل إلا بانضمام غيره؟)). قلت: قال (الشيخ ابن الحاجب): ((يقال الدار^(v) قيمتها في نفسها كذا أي: نظر^(vi) إلى نفسها))^(vii) و^(viii) مع قطع النظر عن خارج من الجار والهواء، وغير ذلك فقل: الاسم والفعل ما دلّ على معنى في نفسه، أي: مع قطع النظر

(١) ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني: ٩٣/٣.

(٢) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: ٦٨/٢.

(٣) ينظر ترجمته: كشف الظنون: ١٣٥٢/٢، النور السافر عن أخبار القرن العاشر للبيدروسي: ٢٤٩ وشذرات الذهب: ٥٨/١١، ومعجم المؤلفين: ٣٠٧/٤.

(٤) ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ٢٤٩، الأعلام للزركلي: ٦٩/٤، إحياء التراث: ١٤٣١، ١٤٣٢، وإيضاح المكنون: ٣/٣٩٦، والأعلام للزركلي: ٦٩/٤.

(٥) ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ٢٤٩، الأعلام للزركلي: ٦٩/٤، هدية العارفين: ١٤٥/١.

(٦) ينظر ترجمته في: أعيان الشيعة لمحسن الأمين: ٢٢/١٠. الأعلام للزركلي: ٢٩٣/٦.

عن الغير))؛ فلذلك قيل الحرف ما دلّ على معنى في غيره يعني إنه وأن لم يستعمل الشيء في غيره كذا بمعنى بالنظر إلى غيره لكن لما قيل الاسم أو الفعل ما دلّ على معنى في نفسه يعني مع قطع النظر عن الخارج اخترع تركيب مقابل لهذا التركيب فيما يقابل الاسم والفعل ووجه عدم تعقل معنى الحرف ألا بعد تعقل الغير على ما فصلته وأوضحه^(ix) كمال الايضاح (سيد المحققين) في (تصانيفه)^(x) غير مرة إن معناه من حيث هو معناه مأخوذ على وجه يكون مرآة لتعقل الغير والمرآة من حيث هي مرآة ملحوظة تبعاً وتطفلاً، ولهذا لا يمكن أن يحكم عليه وبه لتوقفها على ملاحظة ما قصد به بشاهد الوجدان الصادق، وقال في حواشيه على الشرح (العصدي): اعلم إن الابتداء أن أخذ مطلقاً كان معنى مستقلاً ملحوظاً للعقل بالذات يمكنه أن يحكم عليه وبه وأن أخذ معيئاً متعلقاً من شيء مخصوص فله اعتباران:

أحدهما: أن ملاحظة العقل من حيث إنه مفهوم من المفهومات ويتوجه إليه بالقصد فيكون مفهوماً مستقلاً أيضاً يصلح^(xi) أن يكون محكوماً عليه وبه.

وثانيهما: أن يلاحظه العقل من حيث هو حالة، لذلك ويجعله آلة لتعرف حاله ويكون المتوجه إليه بالقصد هو ذلك الشيء، وبهذا الاعتبار هو مفهوم لا يستقل بالتعقل والملاحظة إنما يلاحظه العقل باعتبار ملاحظة ذلك الشيء؛ **فالعقل في الأول:** يتوجه إلى مطلق مفهومه ويلزمه إدراك متعلقه إجمالاً لكنه ليس مقصوداً بالذات.

وفي الثاني: يتوجه إلى مطلق المفهوم أيضاً لكنه يضيفه إلى متعلق مخصوص وهو المفهوم من قولك: ابتداء البصرة.

[٣٠ وفي الثالث: يتوجه بالقصد إلى المتعلق ثم أنه في تعرف حاله يلاحظ الابتداء المتعلق به إذا تمهد هذا فتقول معنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالا اعتبار الأول وإلا لصح أن يقع محكوماً عليه وبه قطعاً لكن لا نشك إن المفهوم المستفاد منه في قولك: ((سرت من البصرة)) على الوجه الذي أستخدم منه لا يصلح لشيء منهما فتعين أن يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار. **الثاني** وهو معنى لا يستقل بالمفهومية ولا يتحصل ذهنياً ولا خارجاً إلا بالمتعلق ثم أنه يستعمل في كل ابتداء خاص حقيقة بلا اشتراك فهو موضوع لذلك وضعاً عاماً على معنى أن الواضع تصور مفهوم الابتداء ولا حظ به جزئياته فعين لفظه من بآرائها أنتهى.

وأورد (الشيخ الرضوي) على تعريف الاسم: (الأسماء الموصولة)، (وضمير الغائب)، (وكاف التشبيه الأسمية)، (وكم الخبرية)، (وأسماء الاستفهام)، (والشرط والجزاء) في قوله في نفسه، وأجاب بأن (الموصولة) و(ضمير الغائب)، وأن احتاجا إلى لفظ آخر لكن لا ليفيدا معناه الذي هو الشيء المبهوم ويحدثاه في ذلك اللفظ فإن لفظ الذي مثلاً تفيد معناه^(xii) الذي هو الشيء المبهوم في نفسها لا في صلتها، وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف^(xiii) الابهام، وكذا (ضمير الغائب) فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لا بدّ لهما من معين مخصص، وأما (الكاف) الأسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية^(xiv) فمعناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر، وكذا (كم) معناها كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف (ربّ) فإن معناها القلة التي في مجرورها، وأطال الكلام على عادته ومما نقلنا علمت أن (السيد المحقق)^(xv) و(الشيخ الرضوي)^(xvi) لا ينفيان دلالة الحرف على المعنى غاية الأمر، أنهما يقولان: ((بأن الحرف يدلّ على معنى قائم بالغير)) وما أل^(xvii) هذه العبارة إلى عدم استقلاله بالمفهومية، وإن كان ظاهرها يدلّ على غير ذلك فما ذكره المحقق (السيوطي): ((من إنهما ذهبا إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره وإنما يحدث فيه المعنى عند انضمامه إلى غيره، فهو كالمرآة لا تحدث فيها الرؤية إلا عند المقابلة وكالعالم المنصوب بجنب شيء ليدلّ على أن في ذلك الشيء فائدة ما فإذا افرد عنه بقي غير دال أصلاً)، وهذا قول ضعيف فإن النحاة اجتمعوا: (على أن الحرف كلمة والتشبيه بالمرآة ساقط لأن الذي يشبه الرؤية من الحروف إنما هو إفادة المعنى لا نفس المعنى ليس في محله))، وذهب الشيخ (بهاء الدين ابن النحاس) (في تعليقه على المقرّب): ((إلى أن الحرف يدلّ على معنى في نفسه قال: لأنه إذا خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة؛ فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له لأنه لو خوطب بالاسم والفعل من لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، وأن خوطب لمن يفهمه فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة كما إذا خوطب بـ(هل) من يفهم أن موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف، قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المعنى المفهوم منه حال الأفراد وبخلافهما فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الأفراد))^(xviii) انتهى (xix).

ولا يخفى رده هذا وإنما قيد الشارح بقوله فقط لما ذكره (الشيخ الرضوي): ((من أن أسماء الاستفهام والشرط كل منهما يدلّ على معنى في نفسه، وعلى معنى في غيره نحو قولك^(xx): ((أيهم اضرب))، و((أيهم تضرب اضرب))، فإن الاستفهام متعلق^(xxi) بمضمون الكلام إذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء، وأي: في الموضعين دالة على الذات، أيضاً، وهي ليست معنى فيما بعدها))^(xxii). فيصدق على (أي) فيهما إنها تدلّ على معنى في غيرها فتدخل في حدّ الحرف^[٣١] فلما قيد بقوله فقط خرجت لدلالاتها على معنى في نفسها أيضاً فتدبر.

(فيعرف؛ أي: يتميز^(xxiii) عن قسيميه (بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم) **المتقدمة؛ ولا غيرها كالتصغير والتثنية والجمع والنسبة، (ولا) شيئاً من علامات (الفعل) المتقدمة؛ ولا غيرها كـ(قد) و(السين) و(سوف) فحينئذٍ أي: حين إذ لم يقبل شيئاً من علامتهما، يتمتع كونه واحداً منهما، فيتعين كونه حرفاً؛ إذ لا يخرج عن ذلك لما دلّ عليه الاستقراء من أن الكلمات ثلاث لا زائد عليها قال المولى (الزنجاني)^(xxiv) في (شرح الهادي): ((والذي يقال أن علامته خلوه من علامات الأسماء، والأفعال فاسد لا من جهة أنه جعل عدم العلامة علامة فيكون الشيء عين نقيضه لأنه يكون عدم علامة الأسماء والأفعال علامة لا عدم مطلق العلامة ولا من جهة أنه جعل العلامة عدمية إذ عدم يجوز أن يكون علامة فإن عدم نقط حروف المعجم علامة يميزها عما نقط مما يُشابهها في الصورة، بل من حيث أن معرفة هذه العلامة الدالة لنا على معنى الحرف موقوفة على معرفة جميع علامات الأسماء والأفعال التي بعضها حروف الجرّ، وحروف الجزاء^(xxv) التي معرفتها موقوفة على معرفة الحرف فيفضي إلى الدور انتهى))^(xxvi).**

ولك أن تجيب عنه بعد التأمل الصادق نحو: (هل) من حروف الاستفهام وتجيء لطلب التصديق، وقد تجيء لطلب التصوّر وأن كان فيه كلاماً ليس هذا محله وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية نحو: (هل زيد قائم)، و(هل قام زيد)، حيث لم يكن في حيزها

فعل أَمَّا إذا كان في حيزها فعل فتختص بالفعل، فلا منافاة (xxvii) حينئذ بين ما ذكره (xxviii) هنا: من دخولها على الجملتين وبين قولهم في (باب الاشتغال) من أنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص (xxix) بالفعل كـ(هل): فإن كلامهم هناك محمول على وقوع الفعل في حيزها، وهنا على عدمه والعلة في ذلك: الحكم المذكور لها ما ذكره الرضي وغيره: من النحاة من أن (xxx) أصلها أن تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى: مِئِى وَوُؤْ وَ مِئِى [سورة الأنسان: ١]. و(قد) مختصة بالفعل، فكذا (هل) لكنها لما تطفلت على (همزة الاستفهام) انحطت رتبته عن (قد) في اختصاصها بالفعل، فاختصت به فيما إذا كان في حيزها، لأنها إذا رآته في حيزها تذكرت عهداً بالحمى وحتت إلى الإلف المألوف وعانقته (xxxi)، ولم ترضَ بافتراق الاسم بينها، وإذا لم تراه في حيزها تسلت عنه ذاهلة: وأختار (الأخفش) (xxxii) في قولك: ((هل زيد قام)). أن يكون (زيد) مرفوعاً بفعل محذوف دلّ عليه الظاهر حملاً على الأصل وحكم بحسن رفعه على الابتداء لأنّ الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر أيضاً ليقع سؤالا عن الفائدة التي أشتمل عليها الجملة الابتدائية قبل دخول الاستفهام، وقال (سيبويه): ((إذا وقع الاسم بعد الهمزة جاز أن يرتفع بالابتداء جواراً حسناً، وأما إذا قلت: (زيد قام) (xxxiii)؛ فإضمار الفعل لازم، ورفع بالابتداء قبيح)) (xxxiv) ومقتضى كلامه جواز رفعه بالابتداء على قبح لكن المشهور عند النحاة ما ذكره الشارح.

(وبل) من حروف العطف، ومعناها الإضراب الإضراب في اللغة: الإعراض عن شيء يقال: أضرب عنه إذا أعرض عنه والمراد بالإضراب بـ((بل)) إبطال الحكم عن الأول، وإثباته للثاني سواء كان ذلك الحكم إيجاباً أو سلباً، وسيأتي تفصيل البحث المتعلق بها في حروف العطف أن شاء الله. (و) الحرف (ليس منه [و ٣١] (مهما)؛ لعود الضمير عليه في نحو قوله تعالى: نبي ف ف ف ف ف ف في [سورة الأعراف: ١٣٢]. والضمير لا يعود إلا على الأسماء وقيل: إنه حرف وذهب إليه^(xxxv) (السهيلي)^(xxxvi) بدليل قول زهير:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ إِمْرِيٍّ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ (xxxvii) [من الطويل]
قال: فهي هنا حرف بمنزلة (أن) بدليل أنها لا محلّ لها، وتبعه (ابن يسعون) (xxxviii) وأستدل بقوله:
[من البسيط]

قد أُوْتِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فِيهِ طَٰوِيَةٌ مِّمَّهَا تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِيمُ (xxxix) قال: إذ لا تكون مبتدأ لعدم رابط^(xl) الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولاً لاستيفاء^(xli) فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما؛ فتعين أنها لا موضع لها والجواب أنها في الأول أما خبر (تكن) و(خليقة) اسمها و(من) زائدة لأن الشرط غير موجب عند (أي علي^(xlii))، وأما مبتدأ واسم (تكن) ضمير راجع إليها و(أنت) ضميرها لأنها (الخليقة) في المعنى ومثله: (ما جاءت حاجتك)، فيمن نصب حاجتك، و(من خليفة) تفسير للضمير كقوله:

[من الطويل]

..... لما نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ (xliii)

وفي الثاني مفعول (تصب) و(افقًا) ظرف، و(من بارق) تفسير لهما أو متعلق بـ(تصب)؛ فمعناها التبويض والمعنى أي: شيء تصب في أفق بمن البوارق تشم، وقال بعضهم: (مهما ظرف زمان)^(xlv) والمعنى أي: وقت تصب بارقًا من افق فقلت: (الكلام أو في افق بارقًا فزاد (من) واستعمل افقًا ظرفًا وأما كونها بسيطة أو مركبة والخلاف في تركيبها فسيجيئ البحث فيه ان شاء الله تعالى.

(و) لا (إذما)، بل هي ظرف زمان بمنزلة (متى)، فإذا قلت: ((إذ ما تقم أقم)) ((فمعناه: (متى تقم اقم)، ويدل على اسميتها أنها كانت قبل دخول (ما) اسمًا، والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه وإليه ذهب (المبرد)^(xlv) في أحد قوليه، و(ابن السراج)^(xlvii)، و(أبو علي الفارسي)^(xlviii)، وقيل: إنها حرف بمنزلة (إن) الشرطية وأن المعنى - في المثال -: (إن تقم اقم) وهو مذهب (سيبويه)^(xlix)، قال في (شرح الكافية) والصحيح ما ذهب إليه (سيبويه) قيل⁽ⁱ⁾: وكان سيبويه فطن⁽ⁱⁱ⁾ إلى أن لفظة (ما) تدخل على (إذا) مع إن فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وأن دخلت على الماضي كان فلا تصير جازمة معها، فكيف بـ(إذ)⁽ⁱⁱⁱ⁾ الخالية من معنى الشرط الموضوع للماضي فإذما عنده بسيطة لا مركبة، وقال (السيرافي): ((ما علمت أحدًا من النحاة ذكروا (إذما) غير سيبويه وأصحابه))^(liii) واستشهد بيّتين أحدهما قوله:

[من الكامل] إِمَّا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ^(iv) حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ^(iv).

والثاني قوله:

[من الطويل]

إذا ما ترين القوم أوصى ضعيتني اصعد سيرا في البلاد وافزع^(lvi). ولك أن تدفع ما ذكره بأنه ربّما اختصّ بعض كلمات ببعض الأحكام اختيَارًا منهم بلا مرجح ألا ترى إن (حي)^(lvii) مثل إذا متضمن لمعنى الشرط؛ بل إذا أقعد فيه، ويجزم (حيث) مع (ما) دون إذا وهو الأصح كما في (الأوضح)^(lviii): الأصح^(lix) ما مشى عليه^(lx) هنا من القول بأسيتها كما لا يخفى، وأجيب عما تقدّم بأن (إذ) قد سلب منها معناها الأصلي بعد دخول (ما)؛ بدليل أنها كانت للماضي فصارت^(lxi) للمستقبل، واستعملت مع (ما) المزيّدة استعمال (أن) الشرطية فكانت [ظ ٣١] حرفًا، وفي الشرح^(lxii) وفيه نظر ووجهه الشارح بقوله: قلت: ولعل وجه النظر أنه لا يلزم من تغير زمان انسلاخها عن الاسمىة إلى الحرفية، بدليل أن المضارع موضوع للحال؛ أوله وللاستقبال^(lxiii) على الخلاف في ذلك. وإذا دخلت عليه (لم) قلبت معناه إلى المضي، ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعًا: فيه بحث لأن إطلاق المضارع عليه بعد قلب معناه مجازًا باعتبار ما كان عليه نحو قوله تعالى: مَيَّ قَقَّ جَجْ مَيَّ [سورة النساء: ٢]، على إنا نمنع قلب (لم) لمعنى المضارع إلى المضي قال (المحقّق السيّد ركن الدين الجرجاني): ((في قول النحاة (لم) و(لَمّا) يقبلان المضارع إلى الماضي نظران أرادوا الدلالة الوضعيّة لأن الأصل بقاؤه على دلالته الوضعيّة ولا دليل لهم على مُدّعاهم سوى المفهوم، ولا دلالّة فيه لجواز إن يكون المضارع المنفى بهما بدلًا بالوضع على عدم تجدد مصدره في الحال، وأمّا انتقاه في الماضي فبدلالة الفعل لأنه من لوازمه وإذا

أريد خصوصيات الأزمنة احتيج إلى ألفاظ ناصة^(lxiv) لعدم دلالة الفعل عليها نحو: لم يضرب زيداً أمس أو (اليوم الفلاني)^(lxv)، ومذهب (سيبويه)^(lxvi): (أن (لم) و(لما) يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه لأنه جعل (لم) نفي فعل و(لما) نفي قد فعل قال (أبو حيان)^(lxvii): ((قال أصحابنا والصحيح مذهب سيبويه بدليل إنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال: (قام زيد قلت لم يقيم زيد)، وأن قلت لما يقيم والمناقضة إنما تكون بإدخال أداة النفي على ما أوجبه الذي قصدت مناقضة كلامه ؛ ألا ترى أنه لو قال: (زيد قائم) فأردت مناقضته لقلت: (ما زيد قائم) فدل ذلك على أن (لم) و(لما) دخلتا على الماضي وغيرتا لفظه وأيضاً فإن صرف^(lxix) التغيير في (لم يقيم)، و(لما يقيم) إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى لأن المحافظة على المعنى أولى وليست الألفاظ كذلك لأنها خادمة للمعاني^(lxx) انتهى.

فتبين إن التنظير بما ذكر ليس في محله لا على مذهب الجمهور لأن إطلاق المضارع عليه مجاز كما صرح به المحقق (الكافيجي)^(lxxi) ولا على القولين الآخرين وهو ظاهر فتدبر.

(بل) منه أي من الحرف: (ما المصدرية) وهي المسبوكة مع ما بعدها بمصدر نحو قوله تعالى: ئي ز ز ئي [سورة آل عمران: ١١٨]، أي: عنتكم.

وقول الشاعر:

يُسِرُّ المَرْءُ ما ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا^(lxxii)

أي: يسر المرء ذهاب الليالي هذا (مذهب سيبويه)^(lxxiii)، وقيل: أنها اسم: ذهب إليه (الأخفش)^(lxxiv) و(ابن السراج)^(lxxv) فهي عندهما بمنزلة الذي واقعة على ما لا يعقل وهو الحدث والمعنى (وذوا العنت) الذي عنتموه، وبه قال جماعة من الكوفيين^(lxxvi): ورد بأنها لو كانت اسماً لصح ذكر العائد إليها في تركيب ولم يسمع و(لما الرابطة) أي لوجود [٣٢] شيء هو الجواب بشيء هو الشرط نحو: (لما جئتني أكرمك)، رُبِطَ وجود الإكرام بوجود المجيء وهو عند سيبويه^(lxxvii) رحمة الله^(lxxviii) حرف وجود لوجود، وقيل: أنها ظرف فقال ابن جني^(lxxix): بمعنى حين وإلى ذهب (الفارسي)^(lxxx)، وجماعة، وقال ابن مالك^(lxxxi): بمعنى (إذ) وإذ فيه معنى الشرط واستظهره المصنف في (المغني)^(lxxxii)، وعلة بأنها مختصة بالماضي؛ والإضافة إلى الجمل كما هو شأن (إذ) وعليه فعاملها جوابها: لأنَّ القائل بإسميتها يحكم بإضافتها إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ورد بأنها أجيبت بر(ما) النافية أي: وقع في صدر جوابها (ما) النافية نحو: قوله تعالى: ئي ز ز ئي ي ي ئج ئح ئم ئي [سورة سبأ: ١٤]؛ فالجواب دلهم وقد صدر بما، وما بعد (ما)^(lxxxiii) النافية لا يعمل في ما قبلها؛ فإذا بطل أن يكون العامل فيها شرطها لما تقدم وجوابها لما ذكرنا تعيين أن لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي كونها حرفاً، وأقول: ((لا نسلم أن القائل بإسميتها يحكم بإضافتها إلى شرطها؛ بل هي عنده ك(إذ) يعمل فيها شرطها ولا تكون مضافة إليه)) كما رجح في المغني: ((أن العامل في إذا شرطها، وليست بمضافة إليه))^(lxxxiv)، وقد صرح بما ذكرنا في (لما) الشيخ (خالد الأزهرى) في (شرح التوضيح)^(lxxxv) في بحث الظروف فراجع، وأجيبت بر(إذا) الفجائية في قوله تعالى: ئي ف ف ق ف ق ج ئي [سورة العنكبوت: ٦٥]، و(إذا) الفجائية لها الصدر أيضاً لا يعمل ما بعدها في ما قبلها وقد يدعي أن العامل جوابها إذا لم يمنع مانع ومعه؛ فالعامل محذوف يدل عليه المقام كما قاله في (إذ) و(إذا) والحق ما قدمناه من أن العامل شرطها، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما كما قررنا، ولا خلاف بينهم أن (لما) النافية حرف، وتختص بالمضارع وتجزمه وستأتي وكذا (لما) الإيجابية: نحو: (سألتك الله لما فعلت كذا)، أي: ما سألتك^(lxxxvi) إلا فعل كذا، ولا يكون الفعل بعدها إلا ماضي اللفظ مستقبل المعنى إلا أنها تدخل على الجملة الاسمية: نحو: قوله تعالى: ئي ي ي د د د ئي [سورة يس: ٣٢]، في قراءة من شدد (لما) وعلى الماضي لفظاً لا معنى: كما مثّلنا قال (بعض المحققين): ((إذا قلت عزمت عليك لما فعلت))^(lxxxvii)، لم يكن المخاطب فعلاً، وإنما طلبت فعله، وأنت تتوقعه كما صرح به في (المغني)^(lxxxviii): أن قلت المذكور هنا عين الواقع في المغني؛ فكيف يصح تشبيهه به مع وجوب المغايرة بين المشبه والمشبه به؟ قلت: هو من حيث أنه صادر من الشارح مغاير للمذكور في المغني فتدبر. وقس عليه ما أشبهه والحكم على (مهما) و(إذا) بالاسمية وعلى ما ولما بالحرفية إنما هو على الأصح من القولين أن قلت: كيف يصح الجمع بين (آل) و(من) مع اسم التفضيل؟ قلت: هو كقول الشاعر:

وَأَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِرِ^(lxxxix)

بأن تجعل (من) تفضيلية متعلقة بمحذوف دل عليه المذكور فيهما لما كان (مهما) و(إنما) تجمعهما الاسمية، و(ما)، و(لما) تجمعهما الحرفية جعلهما قسمين فثنى الضمير، وقد مر: في كلام الشارح أن الأصح في (إذا) ما أنها حرف: كما نقله عن المصنف في (الأوضح)^(xc) فقله: ((على الأصح)) منظور فيه بالنسبة إليها يعني حمل الأصح على التفضيل ليكون القول بحرفية (أدما) صحيحاً إذ قد رجحه في (الأوضح)^(xci) وان لم يصح التفضيل^(xcii) بالنظر إلى (مهما) لأن القول بحرفيتها فاسد وهذا يكفي في [ط٣] صحة الحمل^(xciii) على التفضيل فتفكر.

وما حكاه من الخلاف في (ما)^(xciv) المصدرية حكاه غيره ك(ابن مالك)^(xcv)، و(الشيخ الرضى)^(xcvi)، وحكى (ابن خروف)^(xcvii): الاتفاق على حرفيتها ورد على من نقل فيها خلافاً، قال في المغني^(xcviii): ((والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الأخفش^(xcix) وأبو بكر^(c) ابن السراج بإسميتها)): كما نقلنا فيما سبق.

واعلم أن الحرف ستة أنواع:

أحدها^(ci): ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال بل يدخل على كل منهما ولا يعمل ك(هل).

الثاني: ما لا يختص بهما^(cii)؛ بل يوجد فيهما لا أنه يوجد في غيرهما كما يوهمه ظاهر العبارة لكنه يعمل، كالأحرف المشبهة بر(ليس) وهو (ما) و(لا) و(أن)^(ciii).

أمّا (لات) فسيأتي أنها تختص^(civ) بالأحيان ففي كلامه مسامحة.

الثالث: ما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر؛ ك(في)؛ أو النصب والرفع ك(إن) وأخواتها.

الرابع: ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها ك(لام) التعريف.

الخامس: ما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم كـ (لم) أو النصب، كـ(أن).

السادس: ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها؛ كـ(قَدْ) و(السين) و(سوف).

(وجميع الحروف مبنية) بإجماع لاحظ لها في الإعراب؛ لأنها لا تتصرف، ولا يعتقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه إلى الإعراب: والمراد بالمعاني التركيبية المحتاجة إلى الإعراب هي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ف قوله من المعاني التركيبية بيان لما قدّم عليه للاهتمام ثمّ منها ما هو مبني على السكون كـ(قد) و(لم)^(cv)، ومنها ما هو مبني على الفتح؛ كـ(أن) و(ليت)، ومنها ما هو مبني على الكسر كـ(لام الجر) و(بانه)، ومنها ما هو مبني على الضم كـ(منذ) في لغة من جرّ بها: وأما من رفع ما بعدها فهي عنده اسم وقد تقدّم أن الأصل في البناء السكون؛ لما^(cvi) مرّ فإذا جاء شيءٌ مما الأصل فيه البناء مبنياً فلا يُسأل عن سبب بنائه؛ لمجيئه على الأصل: كبناء الحروف والفعل الماضي ثمّ أن جاء مبنياً على السكون فلا يسأل أيضاً عن سبب بنائه عليه لذلك^(cvii): كـ(قد) فلا يقال لأي شيء بنيت، ولماذا بنيت على السكون؟، لأنها جاءت على الأصل فيهما أو على حركة معطوف على قوله على السكون فيسأل عنه سؤالان (مثل) (أن) و(ليت) لم عدل إلى الحركة؟ فيقال: فيهما لدفع^(cviii) التقاء الساكنين ولم كانت الحركة كذا؟ فيقال فيهما كانت فتحة للخفة وإذا جاء شيءٌ مما الأصل فيه الإعراب مبنياً على السكون نحو: (كم)، سئل عنه سؤال واحد: لم بُني؟ ويجاب بما تقدّم أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة: لم بُني؟ ولم عدل إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا^(cix)؟ وقد قدّمنا ما فيه مقنع.

الهواش

(١) اسرار العربية لابي بركات الانباري: ٤٠.

(٢) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: ٢٣.

(iii) مثبت في جانب الصفحة في ((س)).

(iv) في ((س)): بكون، والصواب من ((ط))، وأثبتناه لاتفاقه مع سياق الكلام.

(v) (الدار): ساقطة من ((س)).

(vi) في ((س)): في نفسها أي نظراً.

(vii) شرح الايضاح لابن الحاجب: ٦٦/١، وشرح الرضي: ٣٦/١.

(viii) (و): لم ترد في ((ط)).

(ix) في ط: (ووضحه)

(x) ينظر: شرح الجرجاني على الكافية: ٩.

(xi) في ((ط)): (بصح).

(xii) في ((ط)) الصواب لان يتفق مع السياق.

(xiii) في ((ط)): (لكشف ذلك).

(xiv) في ((س)): (الحرف).

(xv) ينظر: شرح الجرجاني على الكافية: ٩.

(xvi) ينظر: شرح الرضي: ٣٦/١.

(xvii) في ((ط)): (ومال).

(xviii) تعليق بهاء النحاس على المقرّب: ١٣.

(xix) هذه الفقرة من (من أنهما... انتهى) في شرح الكافية: ٢٦/١.

(xx) في ((ط)): (كقولك).

(xxi) في ((ط)): (تعلق).

(xxii) شرح الرضي: ٤١ / ١.

(xxiii) في ((س)): (فيتميز)، والصواب من ((ط))، وأثبتناه من مجيب النّدا.

(xxiv) هو: إبراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدّين الشّافعي النّحويّ توفي سنة ٦٥٥ خمس وخمسين وستمائة. صنف: (العُرّي في التصريف)، و(الكافي شرح الهادي في النّحو والتصريف)، و(كافية في الحساب)، و(نقاوة فتح العُزّيز في اختصار شرح الوُجيز من الفُرُوع). ينظر: هدية العارفين: ١٢/١.

(الجر): في ((ط))^(xxv)

(xxvii) في ((س)): (مناة)، والصواب من ((ط))، وأثبتناه من مجيب النّدا.

(xxviii) في ((ط)): (ذكره).

(xxix) في ((س)): (تختص)، والصواب من ((ط))، وأثبتناه من مجيب النّدا.

(xxx) (أن): لم ترد في ((س))، والصواب في ((ط))، وأثبتناه من مجيب النّدا.

(xxxi) (وعانقته): لم ترد في ((ط)).

(xxxii) ينظر: معاني القرآن: ٨٤/١. وينظر رأي الأخفش في خزنة الأدب: ١٨/٩، وشرح ابن عقيل: ٥١/٣، والجنى الداني: ٣٦٨/١.

(xxxiii) في ((ط)): (هل زيد).

(xxxiv) ينظر: الكتاب: ٩٨/١ - ٩٩ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٤.

(xxxv) في ((ط)): (إليه ذهب).

(xxxvi) ينظر: رأي السهيلي في مغني اللبيب: ٣٣٠/١، وشرح قطر الندى: ٥٣.

(xxxvii) البيت إلى زهير بن أبي سلمى: ٢٨، وهو من معلقته المشهورة في شرح المعلقات للزوزني: ١٥٩. ومن شواهد قطر الندى: ٥٣، والمغني: ٣٣٠/١.

(xxxviii) هو: يوسف بن يقي بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون، أبو الحجاج التجيني الأندلسي، ويقال له الشنشي: لغوي. كان صاحب الأحكام بالمريّة. له (المصباح في شرح أبيات الايضاح)، للفارسي. ينظر: الأعلام للزركلي: ٢٥٦/٨.

(xxxix) البيت إلى ساعدة بن جؤية في شرح ديوان الهذليين: ١٩٨/١، ومن شواهد خزنة الأدب: ١٦٤/٨. في تاج العروس: ١١/٣٧، ولسان العرب: ٤/١٤.

(xl) في ((ط)): (من).

(xli) في ((ط)): (لاستفاء).

(xlii) ينظر رأي أبو علي الفارسي في خزنة الأدب: ١٨/٩.

- (xlili) البيت لأمرئ القيس في ديوانه: ٨، ومن معلقته المشهورة: شرح المعلقات للزوزني: ١١. وصدره: فتوّضّحَ فآلمقرأة لم يَغفُ رَسْمُها. وهو من شواهد المغني: ٣٣١/١.
- (xli) شرح التسهيل: ٦٩/٤.
- (xlv) ينظر: المقتضب: ٤٧/٢.
- (xlv) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٩/٢.
- (xlvii) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣٢١.
- (xlviii) ينظر: الكتاب: ٥٦/٣ - ٥٧.
- (xlix) شرح الكافية: ١٦٢٢/٣.
- (l) ينظر: شرح الرضي: ١٠٠/٤ - ١٠١.
- (li) في ((ط)): (نظر).
- (lii) في ((ط)): (إذا).
- (liii) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٥٩/٣.
- (liv) في ((ط)): (فقل له).
- (lv) البيت إلى العباس ابن مرداس في ديوان: ٢١، برواية: أما آتيت على النبي فقل له وفي (الكتاب: ٥٧/٣)، و(لسان العرب: ٤٦٧/٣): (إذ ما آتيت على الرسول). و(خزانة الأدب: ٢٩/٩)، وبلا نسبة في (الخصائص: ١٣٢/١).
- (lvi) البيت إلى عبد الله بن همام السلولي في ديوانه: ٧٥. وبرواية: إذما تريني اليوم أزجي طعيني وهو من شواهد الكتاب: ٥٧/٣.
- (lvii) في ((ط)): (حيثما).
- (lviii) أوضح المسالك: ١٨٩/٣.
- (lix) (الأصح): ساقط من ((ط)).
- (lx) في ((ط)): (مع ما مشى عليه المصنّف).
- (lxi) في ((ط)): (صار).
- (lxii) ينظر: قطر الندى: ٩.
- (lxiii) في ((س)): (للاستقبال) جاءت مكررة.
- (lxiv) في ((ط)): (ناصبة).
- (lxv) تخريج قول الجرجاني.
- (lxvi) ينظر: الكتاب: ١١٧/٣.
- (lxvii) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٥٩/٢.
- (lxviii) في ((ط)): (قال).
- (lxix) في ((ط)): (حرف).
- (lxx) الفقرة من (ومذهب سيبيويه... خادمة للمعاني) في النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي: ٢٢٣/٢.
- (lxxi) شرح قواعد الإعراب: ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤.
- (lxxii) ليس للبيت قائل، إذ روي في كتب النحو بلا نسبة، وهو من شواهد (المفصل في صنعة الاعراب: ٤٢٩/١)، و(الجنى الداني: ٣٣١/١)، و(شرح قطر الندى: ٥٦).
- (lxxiii) ينظر: الكتاب: ٣٢٦/٢، ٣٤٨/٢، ٣٤٩/٢.
- (lxxiv) ينظر: معاني القرآن: ٢٣١/١.
- (lxxv) ينظر: الأصول في النحو: ١٦١/١.
- (lxxvi) تخريج رأي جماعة من الكوفيين.
- (lxxvii) ينظر: الكتاب: ٢٣٤/٤.
- (lxxviii) (رحمة الله): ساقطة من ((ط)).
- (lxxix) ينظر: الخصائص: ٢٥٣/٢، ٢٢٢/٣.
- (lxxx) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣١٩.
- (lxxxi) ينظر: شرح التسهيل: ١٠١/٤.
- (lxxxii) ينظر: المغني اللبيب: ٢٧٩/١.
- (lxxxiii) (ما): ساقطة من ((ط)).
- (lxxxiv) ينظر: المغني: ٩٢/١، ٩٣/١.
- (lxxxv) ينظر: التصريح: ٢٥١/٢.
- (lxxxvi) في ((ط)): (أسالك).
- (lxxxvii) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣١٨/٣، الكليات لابي البقاء الكفوي: ٣٤٠، ٣٥٥/٢، وشرح قطر الندى: ٥٧.
- (lxxxviii) المغني اللبيب: ٢٨١/٢.
- (lxxxix) البيت للأعشى في ديوانه: ١٤٣. من شواهد المسائل البصريات للفارسي: ٥٩٦/١، وشرح ابن عقيل: ١٤٩/٣، الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي: ٩١٦/٣.
- (xc) أوضح المسالك: ١٨٩/٣.
- (xci) أوضح المسالك: ١٨٩/٣.
- (xcii) (التفضيل): ساقط من ((ط)).
- (xciii) في ((ط)): (الجمال).
- (xciv) في ((ط)): (فيما).
- (xcv) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٥/١، ٢٢٦/١، ٢٢٧/١، ٢٢٨/٢.
- (xcvi) ينظر: شرح الرضي: ٤٤٠/٤، ٤٤١/٤.
- (xcvii) ينظر: شرح الجمل لابن خروف: ٥٨٧/٢.
- (xcviii) المغني اللبيب: ٣٠٥/١.
- (xcix) ينظر: معاني القرآن: ٣٩/١.

- (c) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٦١.
- (ci) (أحدها): ساقط من ((س))، والصواب من ((ط))، وأثبتناه من مجيب النداء.
- (cii) في ((ط)) تكررت: (أي ما لا يختص بهما).
- (ciii) في ((ط)): (أن وما ولا)
- (civ) في ((ط)): (مختصة).
- (cv) (لم): ساقطة من ((س))، والصواب من ((ط))، وأثبتناه من مجيب النداء.
- (cvi) في ((س)): (كما)، والصواب من ((ط))، وأثبتناه من مجيب النداء.
- (cvii) (لذلك): ساقطة من ((س)). والصواب من ((ط)) وأثبتناه من مجيب النداء.
- (cviii) في ((ط)): (رفعاً).
- (cix) (كذا) ساقطة من ((س))، والصواب من ((ط))، وأثبتناه من مجيب النداء.